

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/195
2 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية
الدورة التاسعة والأربعون
جنيف، ١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

تقرير الأمين العام للأونكتاد

ملخص

ازدادت المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بنسبة ١٦ في المائة، حيث بلغت ٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. واستأثرت المشاريع الإقليمية التي استفادت منها جميع الأقاليم النامية بنحو ٥٠ في المائة من مجموع المساعدة المقدمة. كما ازدادت المساعدة التقنية المقدمة دعماً لآسيا وأفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستأثرت أقل البلدان نمواً بنسبة ٣٦ في المائة من مجموع المساعدة المقدمة. وتقلصت التبرعات المقدمة للصناديق الاستمائية بنسبة ١٦ في المائة، لتبلغ ٢٩ مليون دولار، حيث استأثرت البلدان المتقدمة بنسبة ٥٦ في المائة منها. أما التبرعات من البلدان النامية، المقدمة بصفة رئيسية دعماً للمشاريع الممولة ذاتياً، فقد استأثرت بنسبة ٣٢ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة للصناديق الاستمائية. هذا المستوى من التبرعات المقدمة من البلدان النامية ينم عما يتصف به التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد من أهمية ومنفعة. وكان من بين مصادر التمويل الأخرى للأنشطة التشغيلية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، والحساب الإنمائي.

ووافق مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الحادية والأربعين على توصيتين متصلتين بالتعاون التقني تردان في تقرير فريق الشخصيات البارزة عن تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية. وترد في الفصلين الثالث والرابع من هذا الاستعراض المسائل المتصلة بوضع التوصيتين المذكورتين أعلاه موضع التنفيذ. فيتضمن الفصل الثالث شرحاً للطرق التي يمكن اتباعها لتحسين هيكل وتمويل التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد. ويتضمن الفصل الرابع عرضاً لعملية التحرك صوب تحقيق الترابط على نطاق المنظومة وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للأونكتاد.

ويتضمن التقرير توصيات بشأن سبل زيادة فعالية ما يقدمه الأونكتاد من تعاون تقني، لتتنظر فيها الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ولينظر فيها مجلس التجارة والتنمية.

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة
٤	أولاً - مصادر تمويل التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد
٤	ألف - التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثنائية
٦	باء - النفقات
٦	جيم - برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، والحساب الإنمائي
٩	دال - الموارد التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩	هاء - تمويل الخبراء المعاونين
٩	ثانياً - توزيع موارد التعاون التقني
٩	ألف - بنية مشاريع التعاون التقني
١٤	باء - التوزيع الجغرافي
١٤	جيم - التوزيع المواضيعي للنفقات في عام ٢٠٠٦
١٥	ثالثاً - تحسين هيكل وتمويل التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد
١٨	رابعاً - التحرك صوب الترابط على نطاق المنظومة
٢١	خامساً - التقييم
٢٢	سادساً - النتائج
	ألف - الإصلاح في إطار برنامج "أمم متحدة واحدة" وما يترتب عليه من آثار
٢٢	بالنسبة للأونكتاد
٢٢	باء - زيادة الترابط داخل هيكل موارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية

الأُطر

٥	١ - المصادر الرئيسية الثلاثة لتمويل التعاون التقني الذي قام به الأونكتاد في عام ٢٠٠٦ ...
٧	٢ - إسبانيا تبرع بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار تعزيزاً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ...
	٣ - البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
١٤	لتقديم المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية
١٥	٤ - بعض الأرقام الأساسية عن التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد
	٥ - نهج يمكن اتباعه في تنفيذ التوصية ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة عن
١٧	تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية

المحتويات (تابع)

الصفحة

المداول

٥	التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦	١-
١٠	مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني، ومصادر التمويل، في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦	٢-
١٢	الإنفاق على التعاون التقني، بحسب الإقليم والبرنامج، في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦	٣-
١٣	نفقات المشاريع، حسب الشعبة/البرنامج، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	٤-

الرسوم البيانية

٧	الاتجاهات في مجال تمويل التعاون التقني الذي قام به الأونكتاد، في الفترة ١٩٧٢-٢٠٠٦، حسب مصدر التمويل	١-
٨	مصدر التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية في عام ٢٠٠٦	٢-
١٠	نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع، في عام ٢٠٠٦	٣-
١١	الإنفاق على التعاون التقني، حسب الإقليم، في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦	٤-

ملاحظة

كلما وردت في هذا النص إشارة إلى دولارات، فيُقصد بها دولارات الولايات المتحدة. بسبب تدوير الأرقام، فإن التفاصيل والنسب المئوية لا تساوي بالضرورة المجاميع.

مقدمة

- ١- الغرض من هذا التقرير هو تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وقد استمر الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني في عام ٢٠٠٦ في سياق توافق آراء ساو باولو وتمشياً مع استراتيجية التعاون التقني للأونكتاد التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٣.
- ٢- وسيُقدّم التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية من أجل استعراضها القادم لأنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في عام ٢٠٠٦.

أولاً - مصادر تمويل التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد

- ٣- على غرار السنوات السابقة، ظلت أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني تُموّل في عام ٢٠٠٦ من مصادر رئيسية ثلاثة، هي: الصناديق الاستثمارية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني.

ألف - التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية

- ٤- تقدّم التبرعات إلى الصناديق الاستثمارية من فرادى الحكومات، وجهات مانحة متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات خاصة. وبلغ مجموع التبرعات المقدمة في عام ٢٠٠٦ زهاء ٢٩,٢ مليون دولار، بزيادة نسبتها ١٦ في المائة على العام السابق. غير أنه ينبغي التنويه بأن عام ٢٠٠٥ كان عاماً استثنائياً، حيث زادت التبرعات بنسبة ٣٠ في المائة عنها في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. وإذا ما قيس المبلغ المترع به في عام ٢٠٠٦ بمبلغ عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، فإنه ينم عن زيادة نسبتها ١٠ في المائة. وبلغت نسبة التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة ٥٦ في المائة من إجمالي التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية في عام ٢٠٠٦ (١٦,٣ مليون دولار)، أي بزيادة نسبتها ٢,٤ في المائة على العام السابق. وما يزيد عن ٧٥ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠٦ قدمتها الستة البلدان التالية (مرتببة تنازلياً): النرويج، والمملكة المتحدة، وسويسرا، وهولندا، والسويد، وفرنسا. كما قدمت البلدان التالية تبرعات كبيرة للصناديق الاستثمارية للأونكتاد: ألمانيا وإيطاليا وفنلندا ولكسمبرغ وإسبانيا وكندا والنمسا.

- ٥- وبلغت التبرعات المقدمة من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ما نسبته ٣٢ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية (٩,٢ مليون دولار)، بانخفاض نسبته ١٢ في المائة عن السنة السابقة. وفي هذا الشأن أيضاً، كان عام ٢٠٠٥ عاماً استثنائياً، حيث بلغت التبرعات المقدمة من هذه المجموعة من البلدان ما يزيد عن الضعف. وغالبية التبرعات المقدمة من البلدان النامية تأتي في شكل ترتيبات تمويل ذاتي دعماً لمشاريع قطرية فردية. وهي تموّل عادةً إما من عائدات القروض أو المنح من المؤسسات المالية الدولية. واستُخدمت هذه التبرعات، بوجه خاص، لتمويل مشاريع قطرية في مجالي الإصلاح الجمركي (النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)) وإدارة الديون (نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)). وتتطلب المشاريع المضطلع بها في إطار هذين البرنامجين قدرًا كبيراً نسبياً من الموارد مقارنةً بمتوسط كمية مشاريع الأونكتاد المنفذة في مجالات أخرى. واستأثرت الأردن والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية والكاميرون

وكمبوديا وكوت ديفوار ولبنان بما يزيد عن ٦٥ في المائة من التبرعات المقدمة من البلدان النامية في عام ٢٠٠٦. وهذه التبرعات جميعها قدمت دعماً لأنشطة متصلة بالتحديث الجمركي.

الإطار ١

المصادر الرئيسية الثلاثة لتمويل التعاون التقني الذي قام به الأونكتاد في عام ٢٠٠٦

الصناديق الاستثمارية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة
٩١,٤٪	٣,٩٪	٤,٧٪
٣٢,٢ مليون دولار	١,٤ مليون دولار	١,٧ مليون دولار
(زيادة بنسبة ١٩,٧٪ مقارنةً	(زيادة بنسبة ٢٦,٣٪ مقارنةً	(زيادة بنسبة ٢,٤٪ مقارنةً
بعام ٢٠٠٥)	بعام ٢٠٠٥)	بعام ٢٠٠٥)

الجدول ١

التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦^(١)
(بآلاف الدولارات)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١٦ ٢٦٢	١٥ ٨٨١	١٧ ١٣٧	١٧ ١٠٧	تبرعات البلدان المتقدمة ^(ب)
٩ ١٩٩	١٠ ٤٤٩	٤ ٧٨٥	٥ ٩٧٣	البلدان النامية وبلدان الاقتصادات الانتقالية ^(ج) ..
٢ ٣٤٣	٢ ٨٨٨	٦٩١	٢ ١٧٣	المفوضية الأوروبية.....
١ ٠١٧	٥ ١٥٨	٣ ٩٧٨	٩٤٦	منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ^(د)
٣٣٠	٤٤٧	٢٨١	١٨٥	القطاعات الخاص والعام.....
٢٩ ١٥١	٣٤ ٨٢٣	٢٦ ٨٧٣	٢٦ ٣٨٤	المجموع.....

(أ) لا تشمل تبرعات الأطراف الثالثة المقدّمة على سبيل تقاسم النفقات عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) لا يشمل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٣ مبلغ ٦١٦ ٥٦٣ دولاراً المخصص للخبراء المعاونين؛ ولا يشمل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٤ مبلغ ٦١٩ ٦٦٥ دولاراً المخصص للخبراء المعاونين؛ ولا يشمل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٥ مبلغ ٧٥٩ ٤٣٦ دولاراً المخصص للخبراء المعاونين؛ ولا يشمل الرقم الخاص بعام ٢٠٠٦ مبلغ ٨٠٩ ٠٥٥ دولاراً المخصص للخبراء المعاونين.

(ج) تقوم أغلبية هذه الفئة من البلدان بتمويل أنشطتها التي تضطلع بها داخل أقطارها من مواردها الخاصة التي تمولها عائدات القروض أو المنح التي تحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية.

(د) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ٨ من المرفق الإحصائي (TD/B/WP/195/Add.2).

٦- وبلغت قيمة التبرعات المقدمة من مانحين متعددي الأطراف ٣,٣ مليون دولار، بنسبة ١٢ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثنائية.

٧- وظلت التبرعات المقدمة من القطاع الخاص تشكل حوالي ١ في المائة من مجموع التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثنائية في عام ٢٠٠٦.

باء - النفقات

٨- على الرغم من تقلص التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثنائية، فقد ازداد إجمالي الإنفاق على التعاون التقني بمبلغ ٥ ملايين دولار، حيث بلغ ٣٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، أي زيادة نسبتها ١٦ في المائة مقارنة بنفقات عام ٢٠٠٥.

٩- وتشكل الصناديق الاستثنائية المصادر الرئيسية لتمويل أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني، حيث استأثرت بنسبة ٩١,٤ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠٠٦. أما المصدران الآخران لتمويل أنشطة الأونكتاد التشغيلية فهما برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني والحساب الإنمائي، والمشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني، والحساب الإنمائي

١٠- بلغ الإنفاق على الأنشطة التشغيلية الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن الحساب الإنمائي ١,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وتوفّر هذه الموارد في إطار الباب ٢٢ (برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني) والسبب ٣٤ (الحساب الإنمائي) من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي حين أن الموارد المتاحة في إطار البند ٢٢ تُستخدم من أجل تزويد البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بخدمات استشارية في المجالات الرئيسية لعمل الأونكتاد، فإن الموارد المتاحة من الحساب الإنمائي تُستخدم من أجل دعم تنفيذ مشاريع محددة، إقليمية وفيما بين الأقاليم. وتتبع في مشاريع الحساب الإنمائي بنية الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويُتوقع تنفيذها في غضون فترتي سنتين.

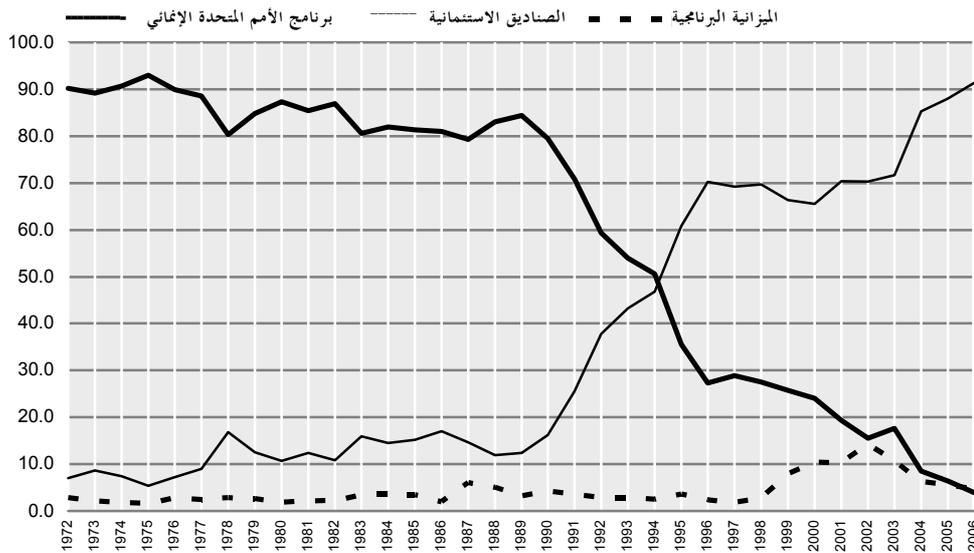
١١- إن تنفيذ أربعة مشاريع في إطار الشريحة الرابعة للحساب الإنمائي، والتي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٤، قد استمر في عام ٢٠٠٦. وهذه المشاريع هي: (أ) بناء القدرة على تحمل عبء الديون في البلدان النامية؛ (ب) تعزيز القدرة في البلدان النامية بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات وإجراءات في المجالات التجارية والمجالات المتصلة بالتجارة؛ (ج) بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل لدى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ (د) بناء قدرات وكالات ترويج الاستثمار لدى البلدان النامية من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وإجراء مفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٢- ويجري حالياً تنفيذ أربعة مشاريع في إطار الشريحة الخامسة للحساب الإنمائي (٢٠٠٦-٢٠٠٧). وهذه المشاريع هي: (أ) بناء القدرات في مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع سياستها؛ (ب) بناء القدرات على وضع سياسة ترويج العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تنمية القدرة في أفريقيا على تحديد فرص النمو من خلال تعبئة الموارد؛ (د) تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات اقتصادية محلية من خلال شبكة المؤسسات الأكاديمية التابعة لمعهد الأونكتاد الإلكتروني.

الرسم البياني ١

الاتجاهات في مجال تمويل التعاون التقني الذي قام به الأونكتاد، في الفترة ١٩٧٢-٢٠٠٦، حسب مصدر التمويل
(بالنسبة المئوية من مجموع نفقات المشاريع)



الإطار ٢

إسبانيا تبرع بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار تعزيراً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

تبرعت حكومة إسبانيا لمنظومة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار (على امتداد الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠) للمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيذهب جزء من هذا المبلغ لصندوق التماسك المخصص للبلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة". وهذا هو أكبر مبلغ تبرع به أي بلد حتى الآن للأمم المتحدة لهذا الغرض، ويُراد به دعم منظومة الأمم المتحدة فيما تبذله من جهود في سبيل تبسيط أعمالها على الأرض والتنسيق فيما بينها وتعزيز عملية إصلاح الأمم المتحدة. وسيركز هذا الصندوق الجديد على الأمور التالية: البيئة وتغير المناخ؛ والإدارة الاقتصادية الرشيدة؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والتنوع الثقافي والتنمية؛ وعمالة الشبيبة وهجرتها. وستتولى لجنة توجيه قوامها ممثلون لحكومة إسبانيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخبراء إنمائيون مستقلون معترف بهم دولياً، الموافقة على مشاريع من أجل تمويلها. وعلى الصعيد القطري، ستدعى أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة، بقيادة منسقين مقيمين، إلى تقديم مقترحات موحدة، بما يعزز الترابط فيما بين الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وستتولى لجان فرعية استشارية مخصصة لبحث مواضيع محددة استعراض المشاريع المقدمة من البلدان النامية بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وسُيُستَرشد بعدد من المبادئ في إدارة الصندوق وتنفيذ الأنشطة على الصعيد القطري. ويهدف الصندوق إلى ما يلي: (أ) دعم البرامج المرتكزة إلى الأولويات الوطنية؛ (ب) ضمان استدامة استثماراته، مع التركيز على بناء القدرات من أجل المشاريع التي تتراوح فترات تنفيذها بين سنة وثلاث سنوات؛ (ج) تطبيق أعلى مستويات الجودة في صياغة البرامج ورصدها وتقييمها في إطار إداري وتنظيمي موجه نحو تحقيق النتائج المتوخاة والمساءلة؛ (د) ترسيخ نظام التخطيط والإدارة فيما بين الوكالات على الصعيد الوطني (ينبغي أن تكون التطبيقات متوائمة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)؛ (هـ) تقليل تكاليف الصفقات التجارية إلى أدنى حد - وسيقتصر الصندوق على البرامج التي يُقدَّر أن يتراوح الإنفاق عليها بين المليون دولار والأربعة ملايين دولار في السنة.

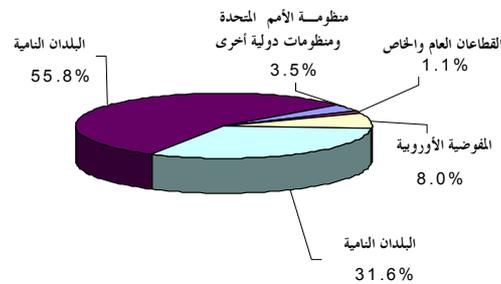
وسيتولى الصندوق في المقام الأول تمويل الأنشطة على الصعيد القطري. والبلدان المحددة في الخطة الرئيسية الإسبانية للتعاون الدولي، وعددها ٥٧ بلداً، مؤهلة لطلب دعم على الصعيد القطري. ويتولى المنسق المقيم للأمم المتحدة تقديم جميع الطلبات رسمياً إلى الصندوق نيابة عن منظمات الأمم المتحدة المشاركة. ويتوقع أن تتخذ الأنشطة التي تغطي بدعم الصندوق على الصعيد القطري شكل برامج مشتركة يتعاون فيها عدد من منظمات الأمم المتحدة على تحقيق هدف مشترك.

١٣ - وفي إطار الشريحة السادسة للحساب الإنمائي (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ستنظر الجمعية العامة في دورتها الجارية في خمسة مقترحات مشاريع جديدة مقدمة من الأونكتاد، يقدر مجموع كلفتها بمبلغ ٢,٤ مليون دولار. وهذه المقترحات هي على النحو التالي: (أ) تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة في القطاع السياحي لدى خمسة بلدان نامية أفريقية في الإقليم الفرعي للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (إكوواس)؛ (ب) دعم عمليتي اتخاذ القرارات ووضع السياسات فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وفق آراء مونتريري؛ (ج) التشجيع على انتهاج سياسات اقتصادية وتجارية دون إقليمية موجهة نحو النمو ونحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان عربية بغرب آسيا وشمال أفريقيا؛ (د) زيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في قطاعات حراكية وحديثة من قطاعات التجارة الدولية؛ (هـ) بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية بغية زيادة مشاركتها في سلاسل الإمداد العالمية. وفي حال موافقة الجمعية العامة على هذه المقترحات، سيصبح بإمكان الأونكتاد الحصول على قرابة ١٦ في المائة من مجموع الموارد المخصصة للشريحة السادسة.

الرسم البياني ٢

مصدر التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية في عام ٢٠٠٦

(بالنسبة المئوية من مجموع التبرعات)



دال - الموارد التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤- المصدر الثالث لتمويل أنشطة الأونكتاد التنفيذية هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد بلغ الإنفاق على هذه الأنشطة في عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٣,٩ في المائة من مجموع الإنفاق (١,٤ مليون دولار) على التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد.

هاء - تمويل الخبراء المعاونين

١٥- بالإضافة إلى مصادر التمويل الرئيسية الثلاثة المذكورة أعلاه، تشارك بعض الجهات المانحة ببرنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين. وقامت الجهات المانحة التالية في عام ٢٠٠٦ بتمويل ١٢ وظيفة للخبراء المعاونين في مختلف مجالات عمل الأونكتاد: ألمانيا (أربعة خبراء) وإيطاليا (ثلاثة خبراء) وبلجيكا (خبير واحد) وفرنسا (خبيران) وهولندا (خبيران).

١٦- وما زال هذا البرنامج ناجحاً للغاية. وهو يتيح لمهنيين شابين من بلدان متقدمة وبلدان نامية على السواء أن يشاركوا في الأنشطة التحليلية والتنفيذية للأونكتاد. والجهات المانحة مدعوة للمساهمة فيه. وتقوم الجهة المانحة بتخصيص الموارد اللازمة لتمويل أجور المهنيين الشباب الذين ينضمون إلى ملاك الأونكتاد خلال مدة عقدهم. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك بتعميم إعلانات شواغر وظائف الخبراء المعاونين في الأونكتاد على الجهات المانحة ثلاث مرات سنوياً. وتكون الشواغر متطابقة مع احتياجات الشعب الفنية للأونكتاد، وتتولى الأمانة عملية الانتقاء بالتشاور مع الجهة المانحة.

ثانياً - توزيع موارد التعاون التقني

ألف - بنية مشاريع التعاون التقني

١٧- إن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني ما زالت تقدّم استناداً إلى المشاريع الوطنية/القطرية، الإقليمية منها والأقاليمية (انظر الرسم البياني ٣).

١ - المشاريع الأقاليمية

١٨- بلغ الإنفاق على المشاريع الأقاليمية، الذي يشمل جميع الأقاليم والتجمعات النامية (بما فيها أقل البلدان نمواً) والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، زهاء ١٧,٣ مليون دولار، أي ما يعادل قرابة نصف (٤٩ في المائة) مجموع الإنفاق. وبالإضافة إلى التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية، التي تعد المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الأقاليمية، فإن الأنشطة الممولة من البرنامج العادي للأمم المتحدة للتعاون التقني والحساب الإنمائي تدرج في هذه الفئة.

١٩- وتستند المشاريع الأقاليمية إلى مختلف المجالات المواضيعية لخبراء الأونكتاد. ومن الأمثلة على ذلك مشاريع تتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتشجيع الاستثمار، واتفاقات الاستثمار الدولية، وتجارة السلع الأساسية، وقانون المنافسة وسياساتها، والتجارة والبيئة، وتنمية المؤسسات والمشاريع التجارية، وتيسير التجارة، والتجارة الإلكترونية.

٢٠- ومن بين المشاريع الإقليمية الرئيسية التي نفذت في عام ٢٠٠٦ برنامج التدريب في مجال سياسات التنافس، وبناء القدرات في ميدان اتفاقات الاستثمار الدولية، وبرنامج تيسير التجارة الأحائية، واستعراضات السياسة الاستثمارية وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالاستثمار، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الجدول ٢

مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني، ومصادر التمويل، في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ (بملايين الدولارات)

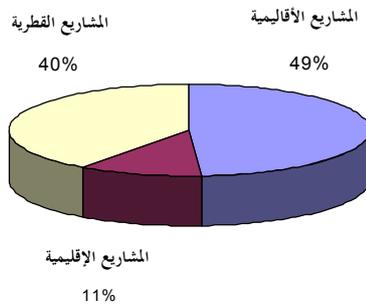
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
١,٤	١,٩	٢,٦	٤,٩	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣٢,٢	٢٦,٨	٢٦,٣	١٩,٩	الصناديق الاستثمارية
١,٧	١,٧	١,٧	٣,٠	الميزانية العادية والحساب الإنمائي
٣٥,٢	٣٠,٥	٣٠,٦	٢٧,٨	المجموع

٢- المشاريع الإقليمية

٢١- تدعم المشاريع الإقليمية أنشطة في أقاليم وأقاليم فرعية محددة. وبلغ الإنفاق في إطار هذه المشاريع ٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، أي بما نسبته ١١ في المائة من مجموع الإنفاق. والمشاريع الإقليمية الرئيسية من حيث الإنفاق في عام ٢٠٠٦، كانت على النحو التالي: في آسيا، تنفيذ ودعم النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا) بإقليم آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج التدريب التجاري (ترين فور تريند)؛ وفي أفريقيا، البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية (جياتاب)، ومشروعان إقليميان رئيسيان مندرجان في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا)؛ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السياسة التنافسية في أمريكا اللاتينية، وتقديم الدعم الإقليمي للأمريكتين في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية (آسيكودا)، وبرنامج التجارة الأحائية.

الرسم البياني ٣

نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع، في عام ٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية من مجموع نفقات المشاريع)

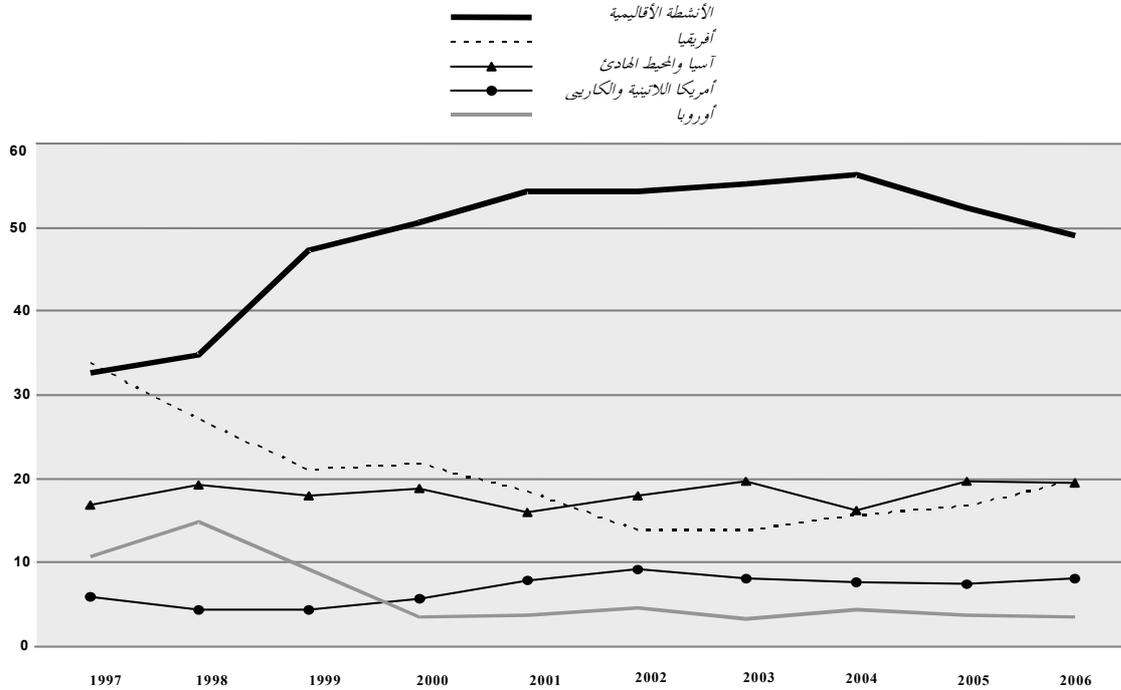


٣- المشاريع القطرية

- ٢٢- المشاريع القطرية هي مشاريع مصممة للاضطلاع بأنشطة يتعين تنفيذها حصراً في بلد معين. وبلغ الإنفاق على هذه المشاريع في عام ٢٠٠٦ زهاء ١٢,٨ مليون دولار، أو ٤٠ في المائة من الإنفاق الكلي.
- ٢٣- وتندرج في هذه الفئة غالبية المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومعظم المشاريع القطرية الأخرى تموّل ذاتياً أو باستخدام موارد تتاح للأونكتاد في إطار برامج المعونة الثنائية التي ترعاها جهات مانحة معينة.
- ٢٤- والجزء الأكبر من المشاريع القطرية هو في مجالات إدارة الديون (برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس))، وأتمتة النظام الجمركي وإصلاحه (برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا))، وفي قطاع النقل.
- ٢٥- وبرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا) وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) هما أكبر برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني. والإنفاق على هذين البرنامجين في عام ٢٠٠٦ بلغ، على التوالي، ١١,٢ مليون دولار (بنسبة ٣٢ في المائة من مجموع الإنفاق على التعاون التقني) و ٣,٩ مليون دولار (بنسبة ١١ في المائة من مجموع الإنفاق على التعاون التقني).

الرسم البياني ٤

الإنفاق على التعاون التقني، حسب الإقليم، في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦
(بالنسبة المئوية من مجموع الإنفاق السنوي)



٢٦- أما الإنفاق على الأنشطة المنفذة دعماً لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٦ فقد بلغ ١٢,٨ مليون دولار، أي بما نسبته ٣٦,٢ في المائة من مجموع الإنفاق على أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وهذا يتمشى مع الأولوية الممنوحة لمجموعة البلدان هذه.

الجدول ٣

الإنفاق على التعاون التقني، بحسب الإقليم والبرنامج، في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦
(بآلاف الدولارات)

٢٠٠٦		٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	
١٠٠,٠	٣٥ ٢٢٣	٣٠ ٤٨٥	٣٠ ٩٥٤	٢٧ ٧٨٨	المجموع.....
بحسب الإقليم:					
١٩,٨	٦ ٩٨٥	٥ ١٠٣	٤ ٩٢٩	٣ ٨٤٢	أفريقيا.....
١٩,٤	٦ ٨٤١	٥ ٩٧٥	٥ ٠٥٦	٥ ٥٥٣	آسيا والمحيط الهادئ.....
٨,٢	٢ ٨٨٧	٢ ٢٦٥	٢ ١٣٨	٢ ٢٣٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي.....
٣,٥	١ ٢٤١	١ ١٥٥	١ ٣٦٠	٩٠٦	أوروبا.....
٤٩,٠	١٧ ٢٦٩	١٥ ٩٨٧	١٧ ١١١	١٥ ٢٩٩	فيما بين الأقاليم.....
بحسب البرنامج:					
١٣,١	٤ ٦٠٢	٤ ٢٠٦	٣ ٨٠٩	٣ ١٨٥	العودة والاستراتيجيات الإنمائية.....
٢٧,٤	٩ ٦٦٤	٨ ٨٨٠	٧ ٢٨١	٦ ٨٨١	التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.....
١٣,٢	٤ ٦٣٨	٣ ٩٧٢	٥ ٠٨٣	٥ ٣٣٩	الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.....
٤٠,٢	١٤ ١٥٠	١١ ١٨٢	١٠ ٧٨٣	٩ ٠٦٦	تسخير الهياكل الأساسية الخدمانية لأغراض التنمية والكفاءة في التجارة
٣,٣	١ ١٦٥	١ ١٢٨	١ ٠٤٥	٧٢٥	شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.....
٢,٣	٨٠٧	٨١٤	١ ١٣٥	١ ١٧٨	برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني (الباب ٢٢).....
٠,٥	١٧٢	٢٢٨	١ ٢٥٢	١ ٤١٣	توجيه الإدارة وخدمات الدعم.....
٠,١	٢٦	٧٥	٢٠٦	-	دائرة التعاون التقني.....
٣٦,٢	١٢ ٧٥٨	١١ ٣٩٤	١٠ ٤١٥	٨ ٧٦٣	ومنها: أقل البلدان نمواً.....

الجدول ٤

نفقات المشاريع، حسب الشعبة/البرنامج، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
(بآلاف الدولارات)

المجموع		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		الشعبة/البرنامج
النسبة المئوية	المبلغ	الميزانية البرنامجية	الصناديق الاستثنائية	
١٣,١	٤ ٦٠٢	١٥٨	٤ ٣٦١	٨٣ شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية: المجموع.....
٠,٩	٣١٨	١٥٨	١٦٠	السياسات الاقتصادية الكلية والإنمائية.....
١١,٢	٣ ٩٣٥	-	٣ ٨٥٢	برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس).....
١,٠	٣٤٩	-	٣٤٩	البرامج الخاصة.....
٢٧,٤	٩ ٦٦٤	١٩٣	٩ ٢٤٥	٢٢٦ شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية: المجموع
١,٨	٦٤٩	-	٦١٩	٣٠ التحليل التجاري.....
١٤,٠	٤ ٩١٦	١٩٣	٤ ٥٧٥	١٤٧ المفاوضات التجارية، والدبلوماسية التجارية.....
٠,٠	٤	-	٤	المعلومات التجارية.....
٢,٠	٦٩٧	-	٦٩٧	السلع الأساسية.....
٦,٤	٢ ٢٦٨	-	٢ ٢٦٨	التجارة والبيئة والتنمية.....
٣,٢	١ ١٣١	-	١ ٠٨٢	٤٩ قوانين وسياسات المنافسة، وحماية المستهلكين.....
١٣,٢	٤ ٦٣٨	١٠٦	٤ ٣٤٠	١٩٢ شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع: المجموع.....
٢,٢	٧٨٩	-	٧٨٥	٣ تحليل قضايا الاستثمار.....
٩,٥	٣ ٣٦٣	١٠٦	٣ ٠٦٨	١٨٩ السياسة العامة وبناء القدرات.....
١,١	٣٨٤	-	٣٨٤	الاستثمار والمشاريع والقدرة على المنافسة.....
٠,٣	١٠٢	-	١٠٢	مكتب المدير.....
٤٠,٢	١٤ ١٥٠	٣٩٨	١٢ ٩٦٢	٧٩٠ شعبة تسخير الهياكل الأساسية الخدمائية لأغراض التنمية والكفاءة في التجارة: المجموع.....
٢,٧	٩٣٧	٢٤٢	٦٩٦	صفر لوجستيات التجارة.....
٣٢,٠	١١ ٢٨٦	-	١٠ ٤٩٦	٧٩٠ برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات (آسيكودا).....
٤,٥	١ ٥٨٣	٩٨	١ ٤٨٥	- تسخير الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تنمية القدرات.....
٠,٩	٣٣٣	٥٨	٢٧٥	- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية لأغراض التنمية.....
٠,٠	١٠	-	١٠	مكتب المدير.....
٣,٣	١ ١٦٥	-	١ ٠٨٧	٧٨ شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة: المجموع.....
٢,٩	١ ٠٠٤	٨٠٧	٢٠٢	٤- شعبة إدارة خدمات التنظيم والدعم: المجموع.....
٠,٥	١٧٢	-	١٧٦	٤- شعبة الإدارة.....
٢,٣	٨٠٧	٨٠٧	-	- الخدمات الاستشارية المشتركة بين الشُعَب.....
٠,١	٢٦	-	٢٦	- دائرة التعاون التقني.....
١٠٠,٠	٣٥ ٢٢٣	١ ٦٦٢	٣٢ ١٩٦	١ ٣٦٥ المجموع الكلي.....

باء - التوزيع الجغرافي

٢٧- حدثت في عام ٢٠٠٦ زيادة في القيمة الحقيقية للإنفاق في جميع الأقاليم. وبلغت نسبة الإنفاق على التعاون التقني في كل من آسيا وأفريقيا حوالي ٢٠ في المائة من مجموع الإنفاق. وفي حالة أفريقيا، تشكل هذه النسبة المئوية زيادةً مقارنةً بالسنة السابقة. كما ازداد مجموع الإنفاق في أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٨,٢ في المائة من الإنفاق الكلي. واستمر نصيب الإنفاق في أوروبا في التناقص.

جيم - التوزيع المواضيعي للنفقات في عام ٢٠٠٦

٢٨- إضافة إلى مشاريع برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا) وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)، التي استأثرت مجتمعةً بنسبة ٤٣ في المائة من مجموع الإنفاق على مشاريع الأونكتاد في مجال التعاون التقني، كان ثمة برامج رئيسية أخرى للأونكتاد في ميدان التعاون التقني، تناولت مجالات المفاوضات التجارية، والدبلوماسية التجارية، والتجارة، والبيئة والتنمية، والسياسة الاستثمارية، وبناء القدرات.

الإطار ٣

البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية

إن تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة للبلدان الأفريقية وتقديم الدعم لها من أجل بناء قدراتها في هذا المجال هو عامل حاسم في بناء القدرات المطلوبة من أجل الانخراط في التجارة بشكل فعال ومفيد. وتلبيةً لهذه الحاجة، وُضع البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية (جايتاب)، وبدأ العمل فيه عام ١٩٩٦ في الدورة التاسعة للأونكتاد. ومنذ ذلك التاريخ، ساعد هذا البرنامج ١٦ من بلدان أفريقيا على تطوير قدراتها المؤسسية والمقاولاتية والبشرية من أجل الانخراط في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وخلال السنوات العشر منذ بدء العمل بهذا المشروع في ١٦ بلداً، أرسى المشروع الأساس لعملية مستدامة لبناء القدرات من أجل تنمية التجارة في البلدان الأفريقية. وساعد البلدان الأفريقية المستفيدة على إرساء القاعدة المؤسسية الضرورية من خلال تشكيل لجان تجارية مشتركة بين المؤسسات من أجل إجراء مشاورات فيما بين الجهات ذات المصلحة ومن أجل المشاركة في وضع السياسات ووضع جداول أعمال المفاوضات على الصعيد الوطني. وساعد أوساط الأعمال التجارية على إدراك الفرص المتاحة في النظام التجاري المتعدد الأطراف واستغلالها بوضع استراتيجيات فيما يتصل بقطاع التصدير، وساعد البرنامج الحكومات على تقدير ما لاتفاقات منظمة التجارة العالمية من آثار في اقتصاداتها وعلى وضع إجراءات للوفاء بالتزاماتها، كما ساعدها على الإعداد بشكل أفضل لاستغلال الفرص التجارية. وقد تم تقييم البرنامج خارجياً، وأشيد به في عدة مناسبات. ومن المقرر أن ينتهي تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج في نهاية عام ٢٠٠٧. وإن بدء تنفيذ مرحلة جديدة من أجل إيجاد جيل جديد من الدعم المقدم للبلدان الأفريقية لمساعدتها على بناء قدراتها لدى انخراطها في النظام التجاري المتعدد الأطراف من شأنه أن يشكل عنصراً أساسياً في زيادة المعونة المقدمة لأفريقيا في مجال التجارة والتنمية.

الإطار ٤

بعض الأرقام الأساسية عن التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد

- عدد المشاريع التي تترتب عليها نفقات في عام ٢٠٠٦* ٢٨٠
- عدد المشاريع المتعددة المانحين التي يزيد عدد المانحين فيها عن الخمسة ٢٠
- عدد مشاريع الصناديق الاستثمارية الجديدة التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٦ ٤١
- عدد المشاريع التي أُغلقت مالياً في عام ٢٠٠٦ ٥٧
- عدد المشاريع الجديدة التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٦ وتقل ميزانيتها عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار ٢٣
- عدد المشاريع والبرامج الإقليمية الجارية ١٦٤
- عدد المشاريع والبرامج الإقليمية الجارية ٥٦
- عدد المشاريع الخاصة ببلدان محددة ٢٣١
- عدد المشاريع الخاصة ببلدان محددة من أقل البلدان نمواً فقط ٧٩
- عدد البلدان التي قدمت تبرعات في عام ٢٠٠٦ ٧٥
- عدد المشاريع الممولة ذاتياً ٦٥
- عدد المشاريع الجارية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٧
- عدد المشاريع الجارية التي تمولها الجماعة الأوروبية فقط ١١
- عدد التقارير المالية المرسلّة إلى الجهات المانحة في عام ٢٠٠٦** ٤٩٠
- المشاريع الإقليمية والإقليمية الجارية حسب الشعبة:
 - شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية ١٢؛ شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية ٧٦؛
 - شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع ٤٤؛ شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية
 - والكفاءة في التجارة ٥٦؛ شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ١٣؛ الإدارة التنفيذية
- والتنظيم الإداري ١٩ ٢٢٠
- مجموع التبرعات الخارجة عن الميزانية الواردة في عام ٢٠٠٦ ٢٩ ١٥١ ٠٣٧ دولاراً
- مجموع التبرعات الخارجة عن الميزانية الواردة من الجهات المانحة الـ ١٠ الأولى في عام ٢٠٠٦ ١٥ ٠٣٤ ٦١١ دولاراً
- موارد النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا) كنسبة مئوية من مجموع النفقات في عام ٢٠٠٦ ٣٢ نسبة مئوية
- مواد نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) كنسبة مئوية من مجموع النفقات في عام ٢٠٠٦ ١١ نسبة مئوية

* ليس جميع المشاريع التشغيلية تترتب عليها نفقات في سنة معينة.

** فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، تتلقى كل جهة من الجهات المانحة تقريراً خاصاً بها.

ثالثاً - تحسين هيكل وتمويل التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد

٢٩ - إن فعالية أنشطة الأونكتاد التنفيذية والترابط فيما بينها يعوقهما هيكل الموارد الخارجة عن الميزانية، التي تُرصد في معظم الحالات لأنشطة محددة قصيرة الأجل، ما يفضي إلى تجزؤ التمويل.

٣٠- وإن تبسيط الهيكل المالي لموارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية هو خطوة أولى ضرورية صوب تنفيذ برامج التعاون التقني وإدارتها بقدر أكبر من الكفاءة. ومن المنطلق ذاته، فإن عدم إمكانية التنبؤ بالموارد، الأمر الذي ما برح دوماً مدعاة قلق لدى الأمانة والجهات المستفيدة على السواء، هي مسألة يلزم معالجتها إذا ما أُريدَ تحسين الهيكل الإجمالي للموارد، ضماناً لمواصلة الأنشطة بشكل معقول وتنفيذ المشاريع تنفيذاً كاملاً.

٣١- إن استراتيجية أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين المعقودة عام ٢٠٠٣ (المقرر ٤٧٨ (د-٥٠)) تؤكد أهمية إيجاد السبل الكفيلة بتحسين إمكانية التنبؤ بالموارد ومعالجة مسألة تجزؤ المشاريع ورصد الموارد المالية اللازمة لأنشطة الأونكتاد التنفيذية. وعبر السنوات القليلة الماضية، بحثت الفرقة العاملة هذه المسألة في عدة مناسبات ونظرت في عدد من المقترحات المتصلة بها. ودعا أحد المقترحات إلى إنشاء عدد من الصناديق الاستثمارية المخصصة لمواضيع محددة تتعلق بمجالات عمل الأونكتاد الرئيسية. وكانت المقترحات محاولة للأخذ بتدابير لا تعالج فقط المشاكل المتصلة بتجزؤ الموارد وعدم إمكانية التنبؤ بها، بل تعمل أيضاً على التقليل من تكاليف التعاون المترتبة على إدارة عدد كبير من مشاريع التعاون التقني المخصصة، التي كثيراً ما تكون صغيرة.

٣٢- وعلى الرغم مما قدمته دول أعضاء كثيرة من دعم لهذا المشروع، فلم يحظَ المقترح بموافقة أصحاب المصلحة كافة. ويعزى ذلك بوجه خاص إلى اختلاف الإجراءات والنهج الناطمة لبرامج المعونة التي ينفذها مختلف المانحين، وبخاصة عندما لا تتيح لهم هذه الإجراءات التعهد بتقديم تبرعات متعددة السنوات ومتعددة المانحين.

٣٣- وإن تقرير فريق الشخصيات البارزة عن تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية قد أوصى في هذا الشأن بأن المساعدة التقنية التي يقدمها "ينبغي لها أن تجمع مشاريعها التي تربو على ٤٠٠ مشروع في أربعة إلى خمسة برامج كبرى للتعاون التقني تتمحور حول مواضيع شاملة، بهدف التأثير أكثر ما يمكن وزيادة الكفاءة والتماسك. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن ينوع من قاعدة تمويله" (التوصية رقم ١٩). وقد وافق مجلس التجارة والتنمية على هذه التوصية في دورته التنفيذية الحادية والأربعين (TD/B/EX(41)/3(Vol.I))، على ألا يتم في عملية التجميع إسقاط أي نشاط محدد من أنشطة المساعدة التقنية، وأن يُبَيَّنَّ في هذا الأمر بالتشاور مع الدول الأعضاء، بطرق من بينها آليات مقررة، وبخاصة الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وينبغي أن يتمخض تنفيذ هذه التوصية عن أنشطة تشغيلية أكثر ترابطاً وتجاوباً^(١).

(١) من الجدير بالتنويه أن كيانات الأمم المتحدة الأخرى تواجه مشاكل مماثلة فيما يتعلق بتجزؤ ورصد مواردها المخصصة للتعاون التقني. وبدأ كثير منها بالأخذ بنظام تخصيص موارد مالية لمواضيع محددة استناداً إلى الأولويات المتفق عليها في خطة عمل المنظمة، أو تسعى إلى تمويل أنشطة محددة يلزم بذل جهد إضافي بشأنها. فعلى سبيل المثال، بدأت منظمة الصحة العالمية الأخذ بمفهوم "التمويل الطوعي الأساسي التفاوضي"، الذي يسعى إلى بلوغ الأهداف المتفق عليها مع مجموعة من الباحثين وفقاً لبرنامج العمل. وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عن تدابير لمطابقة الموارد الخارجة عن الميزانية مع برامجها الرئيسية. وعلى نحو مماثل، تعكف منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتخاذ إجراءات للتقليل من تجزؤ مواردها المالية الخارجة عن الميزانية ومن عدم إمكانية التنبؤ بها (انظر تقرير الأمين العام، الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة، A/62-E/2007، ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، الفقرات ٢٩-٣٤).

٣٤- إن تنفيذ التوصية رقم ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة يسري على الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها حالياً في سياق المشاريع الإقليمية والأقاليمية، حيث إن طبيعة الأنشطة وتمويل المشاريع القطرية ينطوي على صعوبات فيما يتعلق بالتوحيد بين هذه الأنشطة والمشاريع.

٣٥- والتوحيد بين المشاريع الإقليمية والأقاليمية يقتضي إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لمواضيع محددة تكون قادرة على اجتذاب تبرعات متعددة السنوات ومتعددة المانحين. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري ضمان أن يكون المانحون المتبرعون لهذه الصناديق الاستثمارية (أ) راغبين في التعهد بتبرعات متعددة السنوات أو في تقديم تبرعات من هذا القبيل، (ب) متفهمين على إمكانية تجميع تبرعاتهم وضمها إلى تبرعات مانحين آخرين، (ج) راغبين في تمويل برامج تتناول مواضيع محددة متطابقة مع برنامج عمل الشعب وليس مشاريع صغيرة قائمة بذاتها. ويعرض الإطار ٥ نهجاً يمكن اتباعه في تنفيذ التوصية ١٩.

٣٦- إن إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لأنشطة ومشاريع محددة من شأنه أن يزيد من فعالية وأثر أنشطة التعاون التقني الذي يضطلع بها الأونكتاد دون النيل من نطاق تنفيذ تلك الأنشطة وأسلوبه. ومن شأنه أيضاً أن يزيد من الروابط بين ما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة تشغيلية وما يقوم به من عمل تحليلي من جهة ونتائج المداولات الحكومية الدولية من الجهة الأخرى.

٣٧- وكجزء مما يبذله الأونكتاد من جهود إصلاحية داخلية، أنشئت لجنة مشتركة بين الشعب لاستعراض مشاريع التعاون التقني، تتولى استعراض ورصد مقترحات مشاريع المساعدة التقنية، وتعزيز الروابط بين ما تقوم به الأمانة من عمل في مجالي البحث والتحليل من جهة والتعاون التقني من جهة أخرى، وتحسين عمليات التمثيل والإبلاغ وجمع التبرعات. وتهدف اللجنة إلى ضمان مزيد من الترابط بين الشعب فيما تتبّعه من نهج في تصميم أنشطة التعاون التقني وتنفيذها.

الإطار ٥

نهج يمكن اتباعه في تنفيذ التوصية ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة عن تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية

يمكن إنشاء صناديق استثمارية مواضيعية لدعم تنفيذ التوصية رقم ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة، وذلك استناداً إلى خطط سنوية. وإن الخطط السنوية لعام ٢٠٠٨ التي ستعدها شعب الأونكتاد تماماً بعد اختتام الدورة الجارية للفرقة العاملة ستتضمن مجموعات عملها المواضيعية الرئيسية، التي تجمع، حيث ما أمكن، فرادى مشاريع الصناديق الاستثمارية في مجالات شتى. وتُستثنى في هذا الإجراء العمليات القطرية لبرامج مثل نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا) والتجارة الإحيائية وبرامج معينة أخرى تنفذ عادة على صعيد فرادى البلدان. وستضع الشعب في اعتبارها على النحو الواجب، لدى إعدادها خططها السنوية، المهام المسندة إلى الأونكتاد، وأولويات عمله، واحتياجات الجهات المستفيدة، وأوجه التكامل بين العمل التحليلي والأنشطة التنفيذية. ويمكن عقد اجتماعات استشارية مع الدول الأعضاء بشأن نطاق ومضمون المجموعات المواضيعية، التي ستوضع جميعها استناداً إلى برنامج عمل الأونكتاد.

ومن ثم، تناقش برامج المجموعات المواضيعية المقترحة أعلاه في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مع استعداد جهات مانحة محتملة لتمويل هذه الصناديق الاستثمارية المواضيعية.

واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، يُدعى المانحون الموافقون على المقترح المذكور أعلاه إلى التبرع للصناديق الاستثمارية المواضيعية المنشأة حديثاً في كل شعبة. وتشمل الصناديق جميع أنشطة التعاون التقني ذات الصلة بالمجال المواضيعي المعني. وعليه، فاعتباراً من عام ٢٠٠٨، تتاح للمانحين خيارات ثلاثة، هي: (أ) بإمكانهم التبرع للصناديق الاستثمارية المواضيعية الجديدة؛ أو (ب) بإمكانهم مواصلة تقديم تبرعات مخصصة لصناديق استثمارية معينة (سواء ما هو قائم منها أو ما قد يُنشأ من صناديق جديدة)؛ أو (ج) بإمكانهم اختيار مجموعة من الخيارين الأولين. وستتيح دورات الفرق العاملة ومجلس التجارة والتنمية فرصة للدول الأعضاء لبحث وتقييم ما يحرزه هذا التنفيذ التدريجي للتوصية رقم ١٩ من نتائج والبت في كيفية المضي قدماً.

رابعاً - التحرك صوب الترابط على نطاق المنظومة

٣٨- إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق هما اللذان أطلقا عملية الإصلاح المسماة "أمم متحدة واحدة"، التي بدأ العمل فيها على الصعيد المشترك بين الوكالات في عام ٢٠٠٤. والغرض من هذه العملية هو تحقيق مزيد من الترابط والكفاءة في ما تنفذه منظمة الأمم المتحدة من عمليات مساعدة إنمائية على الصعيد القطري. وقد نُفذت على سبيل المتابعة لإصلاح عمليات الأمم المتحدة الإنمائية التي بوشرت عام ١٩٩٧ وتعزيزاً لها. وقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يُسند إلى كيانات الأمم المتحدة ولايات عديدة غرضها زيادة الترابط والتنسيق على الصعيد القطري. وقدم طلبات مماثلة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقمة الأمم المتحدة للألفية، والفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام والمعني بالاتساق على نطاق المنظومة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تطوعت ثمانية بلدان - هي ألبانيا وأورغواي وباكستان وجمهورية ترازيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وبييت نام وموزامبيق - لإدراجها في برنامج "أمم متحدة واحدة" بوصفها "بلدانا نموذجية"، إضافة إلى ستة بلدان - هي أفغانستان وإكوادور وبنن وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا - اختيرت للاستفادة من انخراط الوكالات غير المقيمة انخراطاً أكبر في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الوطنية.

٣٩- وبصرف النظر عن الحصيلة النهائية للنقاش بشأن توصيات الفريق الرفيع المستوى وعملية الإصلاح الجارية المسماة "أمم متحدة واحدة"، فإن مسألة تحسين كفاءة تعاون الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة اتساقه على الصعيد القطري ستتصدر جداول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، في عام ٢٠٠٧ وما بعده. وإن اللامركزية الآخذة في التزايد لدى الوكالات الإنمائية للمانحين وصناديقهم تعمل على زيادة الضغط في سبيل زيادة تماسك منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٤٠- وسيتمتع على كل من المنظمات أن تسلك سبيلها الخاص للمشاركة في هذا الإصلاح، نظراً لاتساع نطاق تنوع المهام المسندة والعمليات المنفذة وآليات الإدارة والهياكل المالية. وتنطوي هذه العملية بالنسبة للأونكتاد على

عدد من القيود والمحاذير، إلا أنها تتيح له أيضاً فرصاً لزيادة ظهوره ودوره في سياسة التعاون الإنمائي على نطاق المنظومة^(٢).

٤١ - وعلى الرغم من تأييد الأونكتاد للأفكار الأساسية التي تتضمنها عمليتنا "أمم متحدة واحدة" و"التنفيذ كوحدة واحدة"، فهو ما فتئ يدعو بنشاط إلى (أ) ضرورة تحقيق التماسك على الصعيد المفاهيمي، وبخاصة ضرورة تضمين الخطط الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المسائل الاقتصادية والمتصلة بالتجارة، و(ب) ضرورة التصدي للمسائل العملية المتصلة بتمويل الإصلاحات وإدارتها.

٤٢ - وعلى الصعيد المفاهيمي، ما برح الأونكتاد معنياً بصفة رئيسية بتأكيد ضرورة الترابط السياسي بين السياسات الإنمائية والعمليات المدرجة حالياً في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أنداف)، التي تركز تركيزاً شديداً على المسائل الاجتماعية والبيئية والإدارية، وكذلك على السياسات والمساعدة الاقتصادية المتصلة بالتجارة الغائبة عن كل ما وضعته الأمم المتحدة تقريباً من خطط على الصعيد القطري. وخلصت دراسة استقصائية أجراها مركز التجارة الدولية إلى أن ٢٠ في المائة فقط مما هو قائم حالياً من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تنطرق إلى تقديم الأونكتاد أو مركز التجارة الدولية أو منظمة التجارة العالمية مساعدة متصلة بالتجارة، وأن أكثر هذه الإشارات تواتراً اقتصر على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وغياب الترابط السياسي هو أمر ملفت للنظر بوجه خاص لدى أقل البلدان نمواً، حيث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري ومصفوفات العمل الخاصة بالإطار المتكامل تنفذ دون ربطها بخطط المساعدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤٣ - ويواجه الأونكتاد عقبات تحول دون مشاركته على النحو المناسب وفي الوقت المناسب في تنفيذ عملية الإصلاح القطري في إطار برنامج "أمم متحدة واحدة". وهذه العقبات هي: (أ) معاملة المساعدة المتصلة بالتجارة معاملة هامشية لدى وضع خطط الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ (ب) الهيكل الراهن للموارد الخارجة عن الميزانية التي يقدمها الأونكتاد، والذي يتصف بشدة تجزئته وتخصيصه وعدم إمكانية التنبؤ به؛ (ج) وضعه غير المقيم.

٤٤ - ولتخطي هذه العقبات، ينبغي للأونكتاد تنفيذ عدد من المبادرات العملية، التي ينبغي أن تكون مكملة لبعضها البعض وذات طابع أولي وغير حصري، من قبيل ما يلي:

(أ) وضع مجموعة مواضيعية معنية بالقطاعات والسياسات التجارية والإنتاجية على الصعيد المشترك بين الوكالات، أي من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، بالتعاون مع الوكالات والكيانات المعنية بالأنشطة التجارية والقطاعات الإنتاجية، مع نهوض الأونكتاد بدور أساسي. وينبغي للتحالف المشترك بين الوكالات المشكل داخل المجموعة المواضيعية أن يتجلى على الصعيد القطري ضماناً للترابط والتعاقد بين

(٢) إن التوصية رقم ١٨ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة عن تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية تتناول مسألة مشاركة الأونكتاد في العمليات القطرية على نطاق المنظومة، حيث يرد فيها أنه "ينبغي للأونكتاد أن يزيد من مشاركته في الآليات القطرية للمساعدة التقنية والبرامج الإنمائية الإقليمية، ومن ذلك البرامج المعدة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية".

المكونات الاقتصادية والتجارية للخطط الإنمائية الوطنية والسياسات الاجتماعية والبيئية والإدارية التي تحتل موضعاً بارزاً في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أنداف). هذا التحالف يساعد على زيادة أثر المبادرات على الصعيد القطري، ويسر العمليات المشتركة بين الوكالات؛

(ب) القيام، على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي، بتعيين ممثل للأونكتاد يتولى تضمين الخطط الوطنية مُدخلات تحليلية وتشغيلية، والإبقاء على اتصالات منتظمة مع السلطات التجارية والمنسقين المقيمين. ويموّل هذا التمثيل من موارد جديدة خارجة عن الميزانية تُرصد بهدف مساعدة الأونكتاد على الإسهام في عملية الإصلاح المسماة "أمم متحدة واحدة" موضع التنفيذ؛

(ج) القيام، بالاشتراك مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورين وبالتعاون الوثيق مع الوكالات المشاركة في المهام المواضيعية المتصلة بالقطاعات التجارية والإنتاجية، بتنظيم "دورات تمهيدية متصلة بالتجارة" (دورات مكثفة مدتها 3-4 أيام) مخصصة للمنسقين المقيمين، لتوعيتهم بالمسائل الاقتصادية والإنتاجية والتجارية التي ينبغي إدراجها في الخطط الوطنية؛

(د) وأخيراً، بإمكان الأونكتاد أن يستغل تنقل الموظفين داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة باستخدام موظفي الأونكتاد المنقولين إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة من أجل التعريف بما يقوم به الأونكتاد من عمل وبما ينفذه من عمليات مساعدة تقنية في مختلف الأقاليم من خلال الآلية الحكومية الدولية للجان الإقليمية ومن خلال الاتصالات مع الدول الأعضاء في تلك اللجان.

٤٥ - وسيلزم أن ينهض الأونكتاد بدور أكثر فاعلية إذا ما أُريد له أن يشارك مشاركة كاملة على الصعيد القطري. ولكي يقوم بذلك، بإمكانه استغلال خدمات موظفي المشاريع الحاليين في الميدان لتوسيع نطاق عمله والتعريف به في البلد والإقليم المعني. وإن زيادة نشر المعلومات عما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة في ميدان التعاون التقني هو أمر ذو أهمية خاصة في هذا الصدد. والأهم من ذلك، فيلزم رصد اعتمادات من أجل وضع العمليات التي يقترحها الأونكتاد بشأن بلدان محددة موضع التنفيذ في سياق برنامج "أمم متحدة واحدة"، لا سيما في البلدان غير المشمولة بالإطار المتكامل.

٤٦ - وفي هذا الشأن، فإن تقديم الدعم لحكومات البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة" ولبعثات هذه البلدان في جنيف هو أمر مستحسن للغاية، بغية تحديد المتطلبات والاحتياجات الوطنية وتيسير تبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الأونكتاد والوزارات الوطنية ذات الصلة والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة. وقد نظمت الأمانة مشاورات غير رسمية مع ممثلي جميع البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي في جنيف وممثلي البلدان المانحة الرئيسية في جنيف لبحث هذه المسائل. وسيقدّم في اجتماع الفرقة العاملة كل ما يستجد من معلومات عن العمليات التي يجري تنفيذها في البلدان الثمانية المشمولة بالبرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة".

٤٧ - ومن شأن عملية الإصلاح هذه المنفذة على الصعيد القطري أن تساعد البلدان النامية على زيادة وتحسين الاستفادة مما يقوم به الأونكتاد من عمل تنفيذي وفي مجال وضع المعايير، ليس فقط فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة لكل من تلك البلدان، بل أيضاً فيما يتعلق بما يقوم به الأونكتاد من عمل في مجال المسائل البنوية، غير أنه،

قبل الشروع في عمليات على الصعيد القطري في سياق برنامج "أمم متحدة واحدة"، سيلزم مراعاة الطاقة الاستيعابية للأونكتاد وقدراته على تقديم المساعدة التقنية على الصعيد القطري، إضافة إلى عملياته الإقليمية والأقاليمية، التي تمثل حالياً، على التوالي، ٢٠ في المائة و ٥٠ في المائة من مجموع موارد الأونكتاد المخصصة للتعاون التقني.

٤٨- ويعكف الأونكتاد على تنفيذ مشاريع قطرية مموّلة من برامج المعونة الثنائية. وإن إمكانية استغلال هذه الموارد للانخراط في مشاريع مساعدة تقنية جديدة على الصعيد القطري هي إمكانية يمكن أن تنظر إليها الجهات المانحة والجهات المستفيدة والأمانة باستحسان، بهدف توسيع القاعدة المالية للأونكتاد.

خامساً - التقييم

٤٩- إن التقييم المتعمق الذي ستعرضه الفرقة العاملة قد درس في عام ٢٠٠٧ ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية تشمل تقديم خدمات استشارية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. وأجرى التقييم فريقاً تقييماً مستقلاً بغية البت فيما إذا كانت إدارة البرامج المعنية ونتائجها قد حظيت برضى الجهات صاحبة المصلحة. وستعرض نتائج الفريق وتوصياته في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة المعنية بالخطّة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٥٠- وجرى في عام ٢٠٠٦ تقييم متعمق لأنشطة ترويج الاستثمار الممولة من الصندوق الاستثماري لنافذة الاستجابة السريعة، بناء على طلب وكالته المانحة، أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية. وكان هذا هو التقييم المتعمق النهائي للمشاريع ذات الصلة، حيث قامت به في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ جهة تقييمية خارجية بتوجيه من وحدة الأونكتاد لتقييم البرامج وتخطيطها.

٥١- وقد أنشئ الصندوق الاستثماري لنافذة الاستجابة السريعة في عام ١٩٩٧، وكان الغرض منه الاستجابة بمرونة لما يرد من حكومات البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية إلى الأونكتاد من طلبات للحصول على مساعدة تقنية في المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي وترويجه. ودرس التقييم بوجه خاص فعالية هذا الشكل من أشكال المساعدة "السريعة والمرنة" والصغيرة النطاق، وبيّن المصاعب المتصلة بأسلوب تشغيله، مثلاً في إحداث وقع مستدام وفي تخطيط وإدارة الأنشطة في حيز زمني ضيق.

٥٢- واستضاف الأونكتاد، بالاشتراك مع غيره من الوكالات التي تتخذ جنيف مقاراً لها، الاجتماع السنوي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وهذا الفريق هو أحد أنشطة الأفرقة المشتركة بين الوكالات، حيث إن أخصائيين في التقييم من كامل منظومة الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها يعملون معاً وبشكل وثيق على تحسين ما يقدمونه لعملائهم من خدمات. وقامت الوكالات في هذا الاجتماع بعرض ومناقشة والبت في مسائل من قبيل: تنمية القدرة التقييمية؛ والمواءمة بين الممارسات والوظائف التقييمية داخل المنظومة؛ وما يقدمه التقييم من إسهام في إدارة منظومة الأمم المتحدة إدارة غرضها تحقيق نتائج؛ وسبل ووسائل إيجاد آليات لتقييم برامج "أمم متحدة واحدة" التجريبية (الأونكتاد عضو ناشط في فريق الإدارة الأساسية).

سادساً - النتائج

ألف - الإصلاح في إطار برنامج "أمم متحدة واحدة" وما يترتب عليه من آثار بالنسبة للأونكتاد

٥٣ - سيواصل الأونكتاد استكشاف مبادرات عملية شتى بغية المشاركة على أوسع نطاق ممكن في عملية الإصلاح على كامل المنظومة وفقاً للمهام المسندة إليه ولأولوياته.

٥٤ - وينبغي اعتبار عملية الإصلاح في إطار برنامج "أمم متحدة واحدة" أداة بإمكانها تعزيز دور الأونكتاد وأثره الإنمائي (أ) داخل منظومة الأمم المتحدة و(ب) على الصعيد القطري، بإعطاء الأونكتاد دوراً أنشط وتمكينه من تلبية طلبات الجهات المستفيدة.

٥٥ - ومشاركة الأونكتاد في هذه العملية ينبغي ألا يُستثنى منها ما ينفذه الأونكتاد حاضراً ومستقبلاً من عمليات تقنية وينبغي ألا تؤثر في هذه العمليات (سواءً كانت خاصة ببلدان محددة، أو إقليمية أو أقاليمية).

٥٦ - وفي أقل البلدان نمواً، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتفاعل بين خطط الأمم المتحدة في ميدان المساعدة القطرية من جهة والإطار المتكامل من جهة أخرى، ضماناً للترابط السياساتي وزيادة أثر ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة إلى أقصى حد.

٥٧ - وينبغي لعملية الإصلاح الداخلي التي يقوم بها الأونكتاد ذاته أن تكون مكملة لعملية الإصلاح الجارية على كامل نطاق المنظومة. وضماناً لمشاركة الأونكتاد في عملية "أمم متحدة واحدة"، يلزم أن يوضع في الاعتبار أن التعاون التقني هو ركن واحد فقط من أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

باء - زيادة الترابط داخل هيكل موارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية

٥٨ - إن المسائل التي يتناولها هذا الفرع من التقرير لا تتعلق فقط بتوصيات فريق الشخصيات البارزة، بل تتعلق أيضاً بضرورة منح الأونكتاد هيكلًا ماليًا للموارد الخارجة عن الميزانية يكون أبسط وأكثر شفافية واستراتيجية.

٥٩ - إن الأخذ بمجموعات مواضيعية داخل الشُّعب، تضم العديد من مشاريع التعاون التقني وبرامجه، وتُطابق مهام عمل الأونكتاد، هو أمر يفضي إلى ما يلي: (أ) بذل الشُّعب مزيداً من الجهود المشتركة، في إطار عمليات أوسع نطاقاً وأشدّ وقعاً؛ (ب) إقامة روابط أوثق بين العمل التحليلي وعمل الآلية الحكومية الدولية؛ (ج) إسهام الأونكتاد إسهاماً أكبر في الخطط القطرية على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهي خطط يجري وضعها وفقاً لمجالات مواضيعية كلية.

٦٠ - ولدى مراجعة ومناقشة البنية المالية لموارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية، يتعين إبقاء هاجسين اثنين في الاعتبار، هما: من جهة، السياسات والإجراءات المعنوية لكل جهة من الجهات المانحة، والتي تتضمن درجات مختلفة لتخصيص الموارد وفقاً لمجالات التدخل ذات الأولوية لدى الجهة المانحة والتي تمنح تلك الجهة الأولوية في برامجها المعنوية؛ ومن الجهة الأخرى، الهدف الأساسي المتمثل في زيادة أثر ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة، بحيث لا تعمل الصيغ الجديدة التي يتم الأخذ بها لأغراض التجميع على التقليل من نطاق تعاونه التقني ومضمونه، بل على زيادته.